



بعض الخرافات الشائعة عن اللاجئين

الخلفيات

اللاجئون هم أشخاص موجودون خارج بلادهم ولا يستطيعون العودة إليها خوفاً من الإضطهاد بسبب عرقهم أو قوميتهم أو دينهم أو آرائهم أو انتمائهم إلى مجموعة سياسية أو اجتماعية.

في العالم اليوم أكثر من ٢١ مليون لاجئ. يشكل النساء والأطفال ثمانين بالمئة منهم. هنالك أيضاً بين ٢٠ و ٢٥ مليون شخص مهجرون داخل بلادهم (أشخاص أرغموا على ترك منازلهم إنما لا يزالون يسكنون في وطنهم).

بموجب القانون الدولي، يحق لأي شخص تقدم طلب للحصول على اللجوء إذا كان هارباً من الإضطهاد، ويتوجب على أستراليا، كدولة موقعة على ميثاق الأمم المتحدة الخاص باللاجئين سنة ١٩٥١، دراسة طلباتهم.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عدلت الحكومة الأسترالية قانون الهجرة وقانون حماية الحدود، في شكل يسمح لها بالتخلص من التزاماتها تجاه الأشخاص الذين يتقدمون بطلبات لجوء انطلاقاً من بعض أراضيها.

١. أستراليا تتعرض لـ "غزو" اللاجئين أو "فيضهم"

لقد ارتفعت نسبة الواصلين إلى أستراليا بالأخص نتيجة للكوارث التي تحل بالشرق الأوسط وجنوب آسيا. إلا أن إطلاق أوصاف مثل "فيض" أو "حشود"، على الأعداد التي على أستراليا التعامل معها ليس واقعياً إذا ما أخذ الوضع العالمي في الإعتبار.

تخصص أستراليا سنوياً حصة من ١٢٠٠٠ مكان لفئات مختلفة من اللاجئين. هذه الأماكن لا تمتلئ كل سنة. في أوروبا، ٣٠٠٠٠٠ شخص طلبوا اللجوء في العام ٢٠٠٠ وحده.

خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، استلمت الدول الأوروبية ٦،٣ ملايين طلب لجوء، واستلمت كندا والولايات المتحدة مليوني طلب، فيما لم تتلق أستراليا ونيوزيلندا واليابان مجتمعة سوى ١٠٧٠٠٠ طلب؛ أي ما يزيد بقليل عن ١ بالمئة من الطلبات المقدمة في العالم الصناعي.

٢. معارضة السياسة الحالية يريدون دخول اللاجئين بشكل غير مقيد، مما يسمح بدخول الإرهابيين إلى أستراليا

إن أحداً من المتحدثين بالنيابة عن اللاجئين لا يطالب بسياسة دخول غير مقيدة. الأشخاص الذين يصلون البلاد من دون إذن يجري اعتقالهم، وتدرس طلباتهم للجوء بشكل دقيق ومطول. معظمهم تبين أنهم لاجئون حقيقيون. لا يوجد دليل على أن أي من طالبي اللجوء الذين وصلوا أستراليا بالقوارب لديهم ارتباطات بالإرهاب.

٣. اللاجئين "مختلفون جداً حضارياً" لكي يندمجوا بالحياة الأسترالية

لقد تم توجيه هذا الإتهام ضد كل أقلية مهاجرة منذ بدء استقرار البيض، من الإيرلنديين الكاثوليك والصينيين وصولاً إلى اللاجئين اليهود الهاربين من النازية واليونانيين والإيطاليين والفيتناميين. كل هذه المجموعات استقرت بنجاح في أستراليا. لم تكن عملية الإستقرار سلسلة دائماً، ولكن مقارنة بالتزاعات والحقد الموجود في أماكن أخرى، تبقى التعددية الثقافية في أستراليا تمثل نموذجاً للنجاح.

٤. أستراليا واحدة من أكثر بلدان العالم سخاءً مع اللاجئين

من أصل ٧١ بلداً يستقبل اللاجئين، تحتل أستراليا المرتبة ٣٢ لجهة مجموع العدد المقبول. وبمقارنة هذه المرتبة بعدد السكّان، تصبح أستراليا في المرتبة ٣٨، أي بعد كازاخستان، وغينيا، وجيبوتي وسوريا. من أصل الدول التسعة والعشرين المتطورة التي تستقبل اللاجئين وطالبي اللجوء، تحتل أستراليا المرتبة الرابعة عشرة.

تتحمل الدول الفقيرة العبء الأكبر في استقبال اللاجئين. ومن الدول الصناعية، ألمانيا (٩٠٦٠٠٠) والولايات المتحدة (٥٠٧٢٩٠) هما الوحيدتان اللتان تستقبلان أعداداً كبيرة منهم.

٥. القادمون على القوارب ليسوا لاجئين "حقيقيين"

تنتهج الحكومة الأسترالية سسياسة قاسية تجاه لاجئي القوارب لإحراز شعبية انتخابياً. لتبرير هذه الاستراتيجية، تصر الحكومة الأسترالية على أن هؤلاء جميعاً ليسوا لاجئين "حقيقيين".

ينص ميثاق الأمم المتحدة الخاص باللاجئين على أن معاملة اللاجئين لا يجب أن تتأثر بكيفية دخولهم إلى بلد ما، وأن طلباتهم يجب أن تُدرس بناء على مشروعيتها فقط. تشير أرقام دائرة الهجرة إلى أن حوالي ٨٤ بالمئة من الذين يصلون أستراليا طلباً للجوء هم لاجئون قانونيون.

٦. القادمون على القوارب "يستبقون دورهم"، يسرقون الأماكن من الأشخاص الموجودين في مخيمات اللاجئين

معظم القادمين على القوارب هم أنفسهم يأتون من مخيمات اللاجئين، حيث الظروف صعبة جداً في الغالب لدرجة أن فرص البقاء على قيد الحياة ضئيلة، ناهيك عن الخروج من تلك المخيمات. غالباً ما يجدون أنهم مرغمون على دفع رشوى كبيرة للموظفين لكي يدرسوا طلباتهم. وفي المخيمات القائمة في دول تدعم حكوماتها الأنظمة التي فر منها اللاجئين، من الأرجح أن يتعرضوا لمعاملة عدائية وللعنف.

في كثير من البلدان التي تخرج منها أعداد كبيرة من اللاجئين، بما فيها العراق وأفغانستان، ليس لأستراليا تمثيل دبلوماسي ولا يوجد "صف انتظار" لكي ينضم إليه الساعون إلى الهجرة. حتى أن مجرد الإعراب عن النية في مغادرة البلاد قد يكون أمراً خطيراً.

٧. القادمون على القوارب أغنياء لأنهم يستطيعون دفع المال إلى مهربي البشر

العائلات القادمة من المناطق التي تمزقها النزاعات قد تباع كل ما تملك لتدفع للمهربين ثمن خروجها. قد تقوم العائلات الكبيرة بتجميع الموارد لتسفير أحد أفرادها إلى الغرب، وقد ينتهي بها الأمر مدينة للمهربين بمبالغ طائلة.

إن شخصاً غنياً بحق يستطيع تحمّل أعباء دخول أستراليا بطرق أخرى بدلاً من ركوب البحر في رحلة محفوفة بالمخاطر في قارب غير صالح للإبحار. وفي كل حال، ما من سبب يسقط حق الشخص في اعتباره لاجئاً مجرد امتلاكه ثروة. اليسر المادي قد لا يؤدي إلى نجاة الأشخاص من الإضطهاد إذا كان النظام العدائي، أو المجتمع الذي يعيشون فيه كأقلية، يستهدفهم بشكل جدي.

٨. مراكز اعتقال اللاجئين مثل مخيمات الإستجمام

لقد انتقدت التقارير الصادرة عن اللجان البرلمانية، ومنظمة العفو الدولية، والمحقق في الشكاوى ضد حكومة الكمنولث ومفوضية حقوق الإنسان إدارة المراكز الستة لاعتقال اللاجئين في أستراليا. "المجموعة الإستشارية للاعتقال المتعلق بالهجرة" التابعة للحكومة الأسترالية، وصفت مركز الاعتقال في "ووميرا" بأنه "قاس ومذل"، ورفعت توصية بإغلاقه.

غالباً ما تنشأ مشكلات صحية قاسية عند اللاجئين مصدرها تعرضهم للتعذيب والأذى، أو قضاء سنوات في مخيمات اللاجئين. تبين الأدلة الطبية أن الخبرة الناجمة عن وجود الشخص في مركز اعتقال أسترالي غالباً ما يزيد من حدة هذه المشكلات. تشير تقارير الأطباء وغيرهم من العاملين إلى أن الإهمال في الإحتفاظ بالسجلات والتشخيص الخاطئ أمران شائعان في مراكز الإعتقال.

تدير مراكز الإعتقال شركة "أسترالازيان كوركتيونال مانجمنت" **Australasian Correctional Management**، التابعة لشركة "واكنهات كوركتيونال سيرفيسز" **Wackenhut Correctional Services**، وهي شركة أميركية خاصة مهمتها إدارة السجون. تواجه شركة "واكنهات" عدداً من الدعاوى في الولايات المتحدة، لفشلها في استيفاء شروط العقود ووفاء عدد من "زبائنها" (المساجين) في الإعتقال.

الإعتقال الإلزامي هو أكثر الأساليب كلفة للتعامل من طالبي اللجوء. البدائل القائمة على العيش في المجتمع مطبقة عالمياً، ويمكن تطبيقها ضمن النظام الحالي لإطلاق سراح المعتقلين المعمول به في أستراليا.

٩. أستراليا "سهلة المنال" بسبب "سخائها" تجاه اللاجئين

الحياة في أستراليا بالنسبة لطلبي اللجوء صعبة حتى بعد أن يكون وضعهم كلاجئين قد تم تأكيده.

القادمون من دون إذن يُمنحون تأشيرات حماية مؤقتة **Temporary Protection Visa (TPV)**، حيث يكونون بموجبها:

- غير مؤهلين لكل برامج التوظيف التي تمولها الحكومة الفدرالية، ولدراسة اللغة الإنكليزية وخدمات الإستقرار.
- محرومين كلياً من حق الوصول إلى برنامج جمع شمل العائلة. حتى أنهم لا يستطيعون السفر إلى بلد آمن آخر لزيارة عائلاتهم من دون فقدانهم الحماية الأسترالية.

حتى شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كان حملة تأشيرات الحماية المؤقتة **(TPV)** يتمتعون بحق تقديم طلب بعد ثلاثين شهراً للحصول على الحماية الدائمة. لم يعد هذا الأمر مطبقاً بعد التعديلات على التشريع بحيث استثنى نهاياً اللاجئون الذين يدخلون البلاد من دون تصريح من الحصول على الحماية الدائمة في أستراليا؛

هذه التغييرات أدت إلى توتر وانقسام في الجاليات المتأثرة بها، مسببة الإجهاد للحكومات المحلية وحكومات الولايات وللنظمات الإجتماعية التي توفر المساعدة إلى اللاجئين.

إن الحرمان من دراسة اللغة الإنكليزية والمساعدة في التوظيف يؤدي بشكل كبير إمكانية إسهام اللاجئين في المجتمع.

من "خرافات وحقائق عن اللاجئين" (بلدية مدينة بريزبن ٢٠٠٢). للحصول على معلومات إضافية، إتصلوا بالسيد جيمس هاربر James Harper على هاتف رقم ٥٤١٢ ٣٤٠٣ (٠٧) أو عبر البريد الإلكتروني cdoc@brisbane.qld.gov.au